

# ضیفة الطلیعة

الدكتور درويش نزال

## حول التامين الصحي

نستمع هذه الايام الى سجة مفتعلة!! تقوم بها بعض الصحف واجهزة الاعلام في الاذاعة التلفزيون، للترويج لمشروع التامين الصحي في الضفة الغربية، وأجراء الناس للاشتراك فيه، واطهار الفوائد الجمّة التي يحصل عليها المنتفع او المؤمن...!

ولاجل ذلك، تظهر وباستمرار بعض الاخبار في هذه الصحف عن عدد المنضمين. للتامين الصحي الجديد، وعن قيمة الاشتراك للفرد وللعائلة. كما يشط مندوب التلفزيون الاسرائيلي المتجول. ليجري المقابلات مع مسؤولي الصحة بالفلسفة الغربية.

ومن اجل استيضاح بعض الامور - حول هذا المشروع - توجهت الطليعة الى الدكتور درويش نزال - المدير الطبي، ورئيس قسم الامراض الباطنية بمستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية في القدس لتستمع الى رايه حول بعض خلفيات هذا المشروع، والتعليق عليه، حيث قال:

ان هذا المشروع لا يعدّ جديداً، بل ان مشروع التامين الصحي الجزئي كان مطبقاً بان الحكم الاردني. وكان العلاج شبه مجاني لسكان الضفة. وكانت مستشفيات الحكومة كالهوسبيس بالقدس، ومستشفيات رام الله وطولكرم ونابلس وبيت لحم والخليل، كانت مفتوحة باستمرار لاستقبال المرضى وعلاجهم، بأجور زهيدة لا تكاد تذكر بالمقارنة مع الاجور الباهظة التي تتقاضاها المستشفيات اليوم، والتي لا يقوى على دفعها ميسور الحال فكيف يستطيع دفعها الفقراء، وذوو الدخل المحدود؟! وغالباً ما كان يعنى المريض من دفعها.. اذا كانت حالته المادية لا تمكنه من ذلك.

وهكذا كان المريض يتلقى العلاج الذي يقدم اليه ضمن مخصصات وزارة الصحة وامكانياتها في ذلك الوقت. ولم يكن التامين يشمل جميع قطاعات الناس، وعلى هذا الاساس كان التامين جزئياً.

س: وهل اختلفت هذه الاوضاع ضمن مشروع التامين الصحي الحالي الذي شرعت سلطات الحكم العسكري بتطبيقه في الضفة الغربية؟

ج: قبل ان ابدأ بالاجابة سأستعرض الامكانيات الموجودة حالياً والتي تعول السلطات اتامة المشروع على اسمها:

اولاً: عدد الاطباء اقل بكثير من احتياجات المستشفيات، ولا يقوى باغراض المعالجة التي يتطلب صلهم القيام بها.

ثانياً: قلة الاخصائيين، وهذه مشكلة عامة تعاني منها الضفة منذ وقت طويل والنسب في ذلك ان السلطات ترفض السماح لعدد كبير من الاطباء بالعودة الى وطنهم، وتضع العراقيل الكثيرة امامهم للحيلولة دون عودتهم.

ثالثاً: ضعف الامكانيات الموجودة حالياً في المستشفيات من تجهيزات وادوات طبية، وغير ذلك.. ولهب ان انوه الى ان عدد الاسرة في مستشفيات الضفة الغربية لم يزد خلال الاعد عشر عاماً الماضية والعدد الموجود هو اقل من ستمائة سرير في جميع مستشفيات الضفة - الحكومية طبعاً.. وكذلك عدم توفر العلاج الدائم والمستمر، بل ان حجة الاسبرين هي العلاج الاكيد لمعظم الامراض... ثم ان بعض المستشفيات تصرف العلاج لخمسة ايام من الاسبوع، وتقتضي اليوميين الاخرين بانتظار الوارد الجديد، وهكذا تعاني المستشفيات باستمرار من نقص كبير في انواع مختلفة من الادوية.. ومن عدم وجود انواع اخرى على الاملاص.



قضية الصحفي  
يوسف نصر  
امام الحاكم...  
من جريد ا

القدس - قدم المحاميان فيليبسيا لانغر والياس غوري نيابة عن والدة وشقيقة وشقيق الصحفي الفلسطيني يوسف نصر دعوى امام المحكمة المركزية بالقدس، ضد كل من جميل حمد وياسر الكركي.

وسما جاء في لائحة الدعوى ان جميل حمد هو الذي اترح على ياسر الكركي تنفيذ عملية الاختطاف وبانه سلمه مفتاح شقة يوسف لتسهيل عملية الفطى والاشتراك مع اشخاص اخرين. وكانت المحكمة المركزية في القدس قد حكمت على ياسر الكركي بالسجن ٨ سنوات بعد ان ثبت لديها صحة الاعتراف المؤبد ببيانات لغري. اما جميل حمد فقد اطلق سراحه بعد توقيفه مدة ٦٥ يوماً لعدم وجود ادلة كافية ضدّه حسب قول الادعاء العام - اما المحكمة المركزية في قرار ادانة الكركي فالت هذا الرأي. وقالت ان جميل حمد الذي مثل امامها كشاهد دفاع كذب امامها وكان الصحفي يوسف نصر قد امتنك من منزله قبل ٤ سنوات، وهو صاحب والممرر المسؤول لجريدة الفجر.

والجدير بالذكر ان الكركي اورد في مقابلة، ان اجرة ارتكاب الجريمة كان من المفروض ان تدفع في عمان.

ثم انتقل الدكتور نزال للحديث عن الشروط المطلوب توفرها للقيام بهذا المشروع:

١. زيادة عدد الاطباء في المستشفيات الحكومية، وتامينهم تاميناً عالياً، ورفع مستوى معيشتهم الاقتصادي لكي يتفرغوا لصلهم في المستشفيات والاستغناء عن العيادات الخارجية. وبالمناصفة لارن الطبيب يتقاضى في حدود اربعة الاف ليرة، وهي لا توفر له مستوى معيشة لائق، وهذا الراتب لا يوازي راتب طبيب اسرائيلي الذي يتنعم بامتيازات وتسهيلات لغري يحصل عليها.

ب. تجهيز المستشفيات تجهيزاً كافياً من حيث الادوية وادوات المعالجة، والالات الحديثة المستعملة في المستشفيات الاسرائيلية لكي تستطیع مستشفياتنا القيام بولجها تجاه جميع المرضى، ومختلف الامراض والحمليات الجراحية، التي لا يستطيع اطباوانا القيام بها بسبب قلة الاجهزة.

ج. ضرورة توفر مركز طبي عام وشامل بحيث يتم تحويل كل الحالات الطارئة اليه. ويكون هذا المركز مجهزاً تجهيزاً عالياً يوازي تجهيزات مستشفى هداسا او تل هشومير. ويلزم توفير الاخصائيين في كافة المجالات في هذا المركز.

د. زيادة العاملين في المجال الصحي بجانب الاطباء كالممرضين القانونيين، وكذلك الممرضين المؤهلين والمرضات، وكذلك لخصائي العلاج الطبيعي، وغيرهم، من اللازم توفرهم في اي مركز صحي. من: في اعتقادك اذا ما توفرت جميع هذه الشروط، هل يكفي ذلك للقيام بهذا المشروع؟

ج: طبعاً.. لا! فالمفروض ان هناك ميزانية مستقلة وتكفي للانفاق على هذا المشروع. فالمعروف ان ميزانية الدوائر الصحية بالفلسفة الغربية تحت الحكم العسكري توازي - مجتمعة - اقل من ميزانية مستشفى شعاري. تصديق مثلاً. فميزانية هذا المستشفى تبلغ "١٣٠" مليون ليرة بينما لا تشكل ميزانية الصحة للفلسفة الغربية اكثر من فصل هذا المبلغ.

ثم يحول من هذا المبلغ قسم كبير للمستشفيات الاسرائيلية عندما يتم تحويل المرضى من مستشفيات مدن الضفة في حالة عدم توفر العلاج اللازم لهم. وهناك ايضاً مصاريف التحاليل التي تحول في معظمها الى مختبرات المستشفيات الاسرائيلية، وبالطبع يتقطع هذا المبلغ من موازنة الصحة، او من ميزانية مكاتب الشؤون الاجتماعية بالضفة الغربية.

## اختلاس ٤ مليون دولار من اموال الجباية اليهودية

كشف تقرير سري قدمه محاسبون للجباية اليهودية الموحدة في الولايات المتحدة الاميركية عن فوضى خطيرة في الجباية ووجه اتهامات شديدة لمديري الجباية. وفقاً لما جاء في صحيفة هآرتس الاسرائيلية.

سير ادارة الجباية بان ما الفحص قد كشف عن حقائق تصد الاطاحة بعدة رؤوس في الادارة ويمكن التوجه الى المحكمة القضائية للتحقيق في المودرة وذكر ان اصعب الاتهام الى ليوينارد سترويتس من مجلس ادارة الجباية ومها اعمال وصاحب املاك وام ولاية فرجينيا. ويفيد التقرير الذي تعقب

منذ عام ١٩٦٧، لم يتم ربط اية قرية بخطوط الهاتف، فاذا كنت ماراً باتجاه قرية كوبر مثلاً، الى الغرب من بيرزيت. تشاهد اعمدة التلغون يخيّل اليك ان القرية متصلة برام الله بخط هاتف يربطها مع مدينة رام الله والمدن الاخرى. في ا. هذا الخط...

المه اطنفت